

تسليع المعرفة الإسلامية لدى الغرب مبني على مغالطات فكرية

أكاديمي مصري لـ «العرب»: مراكز أبحاث تروج للإسلام السياسي إرضاء لقطر وتركيا

يتعامل الكثير من الباحثين والمؤسسات مع معالجة القضايا والمواضيع التي تتعلق بفكرة الإسلام السياسي على أنها سلعة تباع وتشترى، ما أقرن أسلوباً جديداً يطلق عليه الأكاديمي والباحث المصري وائل صالح مصطلح «المعرفة الإسلامية»، والتي قال في حوار مع «العرب» إن جهود تسويقها لدى الغرب مبنية على مغالطات فكرية بشأن الإسلام السياسي تستثمر في تأصيلها مراكز أبحاث عالمية لأسباب بعيدة عن المعايير العلمية، بل فقط تقودها مساعي إرضاء قطر وتركيا حيث تحرك في كل اتجاه لتبويض الإسلاميين.



مصطفى عبيد
كاتب مصري

ثمة قراءات ملتبسة تطرحها بعض الدوائر الأكاديمية الغربية بشأن الإسلاموية، تنكح على إمكانية التوامة مع الحداثة وسلمية الظاهرة وبدء تحولها للقبول بالديمقراطية. ومع أن المفهوم لا يهيمن تماماً على تعاطي علماء السياسة والأنثروبولوجيا في العالم مع الإسلاموية التي تركز على اعتبار الإسلام نظاماً سياسياً للحكم، إلا أنه يؤثر في الرأي العام الدولي ويصوب في خاتمة تبييض صورة تيار الإسلام السياسي باعتباره منهجاً للتغيير.

قراءات مرتبكة

كشف وائل صالح أن بعض الباحثين في الدول الغربية شهبوا حركات الإسلاموية بـ «لاهوت التحرير»، رغم أن الطبيعة الخاصة للتطور السياسي أنتجت في واقع الأمر لاهوتاً رجوعاً للتكفير لا تقديماً للتحرير.

ويعتبر فصيل من الباحثين أن الإسلاموية حركة من حركات ما بعد الحداثة، لأنها تنتقد دور الدولة المركزي، وترفض الهوية الوطنية، لكن هؤلاء يتجاهلون أن ما بعد الحداثة، حركة فكرية مدفوعة بالقيم الفلسفية وليس بالقيم الأخلاقية الدينية، التي لا تقبل بالطبع تعددية ما بعد الحداثة.

وأكد صالح أن البعض يفسر العنف الديني انطلاقاً من معضلة التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو أيضاً تفسير خاطئ، ومنح كل العوامل ونهاية النسيب مسألة ضرورية لفهم أفضل لظاهرة التطرف التي تؤدي إلى العنف باسم الإسلام دون الوقوع في فخ تبييض العنف الذي تمارسه بعض التيارات التي تبدي تعاطفاً أو انحياساً أكاديمياً مع الإسلاموية بتبرئة نمط الدين المنغلق والمتشدد الذي يتربون عليه في خاصية انتقالهم السريع لممارسة العنف.

وأوضح أن هذه التفسيات تنكر تماماً دور النص الأيديولوجي المؤسس للعنف، وتحصر أسبابه فقط في التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي باعتبارها وحدها العوامل الوحيدة لهذا العنف.

يعتقد صالح أن الكسل الفكري والرغبة في تصنيف الآخر دفعا بعض الباحثين في الغرب إلى تبني النظرية الاستشراقية ليرنارد لويس التي تقول إن الإسلام دين سياسي بطبيعته، ويأخذ والدولة تشكل ركناً من أركانه، ويأخذ من اليهودية فكرة القانون الإلهي المنظم لكافة شؤون الإنسان، وإن كان يختلف عنها في بعده الجهادي لنشر الدعوة في العالم ولو عن طريق القوة.

وأشار إلى وجود فصيل آخر من الفاعلين في الحياة الأكاديمية في الدول الغربية يروجون لصورته الإسلام السياسي الإيجابية لأنهم يعملون مع أجهزة تستخدمهم ضد المؤسسات الوطنية في بعض الدول العربية، هؤلاء هم المسؤولون عن تسليع المعرفة الأكاديمية.

وأضاف أن تسليع المعرفة هو أحد مظاهر السلطوية الليبرالية، ذات العلاقة بالسوق، التي حولت البحث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من رسالة سامية إلى سلعة تجارية

والتاريخ الأفكار في العالم العربي. وعمل صالح باحثاً مشاركاً بكريسي «راؤول دنديرون» للدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية بجامعة كيبك في مونتريال، ومديراً لوحدة التحديت المعرفية والمنهجية في دراسات التطرف باسم الإسلام لدى البرنامج الجامعي لدراسة الإسلام في أوروبا في مدينة ليون بفرنسا (بلوريل) وشارك في تأسيس معهد دراسات ما بعد الربيع ويعمل مديراً له.

وصدرت له العديد من الكتب باللغة الفرنسية من بينها: «في البحث عن



حياة أكاديمية تحركها أجهزة تخدم مصالح قوى معينة

المسلمين العادين ثانياً، تقوم بتشويه الآخر غير الإسلامي، فهو على مستوى علاقته بالغرب خائن وعميل وأداة، وعلى مستوى أخلاقه فاسد ومنحل، وعلى مستوى علاقته بالدين ملحد وعلماني. وخلص إلى أن كل الجماعات الإسلامية بمختلف أطرافها، وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، تتشارك نفس المبادئ المؤسسة، إذ لا تعترف بالأوطان وحدودها، وتخلط بين الدين والسياسة فتدس الدين بإبزاله مستوى السياسي وترفع من شأن الأخير بتقديسه، فينتج خلطة أيديولوجية يختلط فيها السراج والتفسير بالنص المقدس، ما يقوده إلى انفجار حتمي.

العلمنة حتمية

يعتقد وائل صالح أن فصل الدين عن الدولة ليس خصوصية مسيحية، والمزج بينهما ليس من خصوصية الإسلام، ولا يجب مقارنته في لحظة زمنية معينة بلحظة زمنية أخرى ولثقافة أخرى كانت قد عبرت تلك اللحظة منذ زمن.

وأكد الباحث عبدالجواد ياسين، أنه في سياق المسيحية الغربية، وتحت ضغط التطورات الجذرية، الاقتصادية والاجتماعية/ الفكرية، فرضت العلمانية فرضاً على الكنيسة، التي أقرت في نهاية المطاف بالتخلي عن سلطتها التاريخية في المجال العام لصالح فكرة الدولة الدستورية. وفي المقابل، لم يتعرض الإسلام الفقهي في محيطه الجغرافي بعد لضغوط جذرية بالقدر الكافي من قبل التطور الاقتصادي والاجتماعي والفكري ربما ساعدتها سيحترق في نفس الاتجاه بطريقة.

وذكر أن توفير بيئة سياسية تسودها القيم الأساسية للمواطنة والعيش المشترك يتوجب معه تفرغ الفضاء الدولي من الدين والعقدي والأيديولوجي، لأن الدولة لا يجب عليها في نفس الوقت أن تتدين ولا تعادي الدين، ولا يجب أن تكون مؤدلجة ولا تعادي الفكر.

وفي الفضاء العام، يجب أن تحصر المنافسة بين الفاعلين السياسيين على من يدير الدولة بشكل أفضل في إطار دولة تنموية وإخراج الدين من مجالات المنافسة والصراعات السياسية، فلا يجب أن تلجا الحكومات التي تعاني من أزمات سياسية قاصمة نتيجة تصاعد الإسلام السياسي إلى خطابات أكثر تطرفاً للمزايدة على خصومها، فلقد أثبت هذا النهج فشله في تقويض بئى الإسلام السياسي المخاصم للدولة، بل على العكس مهد له الطريق. وانتهى وائل صالح، في كتابه المشترك مع باتريس برودر وحمل عنوان «الإسلام السياسي بعد الربيع العربي»، إلى أن مصير الإسلاموية الموت الإكلينيكي، بحيث يموت إليها لفرض منظورها للدين على أعضائها أولاً، ثم على الآخرين من

وفي تصور وائل صالح، عدم التغافل عن الربط بين السياسي والديني موجود في الأدب جميعاً. وأستدل على ذلك بكتاب «العلمانية على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية»، حيث أكدت كارولين فورست وفياميتا فينر ذلك، كما أن جيل كيبك في كتابه «فاز الله.. الأصولية في الأديان الثلاثة» أكد بان الأصوليات في المسيحية والإسلام واليهودية لديها تقريبا نفس النظرة للعالم ونفس العداء لفصل الدين عن الدولة.

وطالب بضرورة عدم تجاهل التيارات الأخرى العديدة في الإسلام واختزاله في فكر الحركات المعاصرة، فبالإضافة إلى الإسلاموية يتضمن الفكر الإسلامي المعاصر تيارات أخرى مثل «الإصلاحية المسلمة» التي يمثلها على عموم الفكر الإسلامي التوفيقى الذي يتراوح بين استقلالية السياسة أو تبعية النسبية للدين، لكنه في كل الأحوال لا يضع السياسة في قلب المشروع الإسلامي.

هناك أيضاً تيار ثالث، هو تيار «الإنسانية المسلمة»، ويمثله مفكرون مستنيرين قد لا تكون أفكارهم منتشرة كإسلاموية المتشددة أو الفكر الوسطي المعتدل، لكنها قد تصنع مستقبل المجتمعات الإسلامية فكر محمد أركون، وغيره من المجددين الذين يؤمنون باستقلال السياسي عن الديني.

شدد وائل صالح على ضرورة التفرقة بين تيارات الإسلام السياسي من حيث الأداء والخطاب، ويصر على ألا تضر تلك التفرقة بسبيل المواجهة، لأن الانتقال من تيار إلى تيار يكون سريعاً وعفويًا في كثير من الأحيان، وهذا يعود إلى اشتراكهم في الأهداف الإستراتيجية المرتكزة على رؤية شمولية سياسية حركية للدين، تعتقد أن هناك نموذجا معدا مسبقاً يجب على المسلم اتباعه، وغير مسموح بالبحث عن نموذج آخر غير نموذجهم.

ويتجاهل هؤلاء أن نموذجهم الإسلاموي أو فهمهم الخاص المفعم بالسياسة وضعه بشر مثل حسن البنا وسيد قطب وعبدالقادر عودة ويوسف القرضاوي، لكن بلبسونه رداء القداسة، ويتماهي فيه الديني بالسياسي بدرجات مختلفة تبدأ بتأصيل العلاقة بينهما فوراً بتقديس تلك العلاقة ونهاية بتسييس كلي للديني. وتصعب التفرقة بين خطابات الإسلام السياسي، من حيث العدوانية والموقف من الآخر، لأن جميعها تقوم ببناء صورة ذهنية للمسلم غير المنتمي إليها باعتباره «آخر معاد ومرفوض» من خلال عملية عقلية تصل إلى حد تنميط المسلم غير الإسلامي، فهي كبقية الطوائف الدينية، تقوم على تأسيس تماسك بنوي بين المنتظمين إليها لفرض منظورها للدين على أعضائها أولاً، ثم على الآخرين من

بأسلوب منهجي علمي يفتت عدم صحة المقولات التي يعتمد عليها المتعاطفون مع الإسلاموية من باحثين في الأكاديميات الغربية، ثم تبيان خطورة تلك الجماعات على الأفراد والمجتمعات والدول الوطنية. وتتم مقاومة ذلك النهج من خلال إنشاء مراكز بحثية تبتني نقداً تفكيكياً متعدد التخصصات والنظريات والنماذج المعرفية، ويراعي المعايير العلمية الدقيقة على الأفراد والمجتمعات والدول الوطنية.

وتابع وائل صالح «الأكاديمي الذي غلبت على معظم مستوياته المعايير والاعتبارات والقيم الكمية والزبائنية يسير في نهج تسليع المعرفة الأكاديمية الخاصة بالإسلاموية من قبل شركات لوبي ومعاهد دراسات تعمل لحساب جماعات الإسلام السياسي أو دول تدعم تلك الجماعات مثل قطر وتركيا».

ولفت إلى أن معهد «بروكينغز» بواشنطن يعد من أهم المراكز التي تعمل في مجال تبييض صورة الإسلاميين، لأنه ممول ومدعم من قطر. كذلك الحال بالنسبة للمركز العربي للأبحاث في باريس، وهو فرع تابع لمركز دراسات السياسات في الدوحة، ويديره عزمي بشارة.

ولفت الباحث المصري إلى أن دار نشر عريقة مثل «روت ليدج» أصدرت مؤخرًا كتاباً بعنوان «الإسلاموفوبيا في البلاد ذات الأغلبية المسلمة» حصل خلطاً بين الإسلام والإسلاموية وصل حد الهذيان الفكري.

مقاومة بحثية

قال وائل صالح إنه يمكن مقاومة تسليع الإسلاموية عن طريق تحرير المعرفة الأكاديمية الخاصة بها ممن يسلمها لصالح إسلاميين، ويتم ذلك من خلال تفكيك ونقد الخطاب المتعاطف معها

كذلك فإن القاضي والباحث محمد سعيد العسماوي صاحب مصطلح «الإسلام السياسي» كان يقر بان النبي محمد كان نبياً وحاكماً، ولكن يقصر الحق في الربط بين الدين والسياسة على الرسول فقط.



الانحياز للإسلاموية وتبرير نمط الدين المنغلق والمتشدد يهدم المجتمعات